Distribution: Restricted EB 2005/86/R.28/Rev.1 13 December 2005
Original: English البند 9 (هـ)(iii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية مولدوفا

من أجل

برنامج تطوير الأعمال الريفية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج iv

موجز القرض v

موجز البرنامج vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء– الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم– استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جمهورية مولدوفا 3

الجزء الثاني– البرنامج 5

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 5

باء– الأهداف والنطاق 6

جيم– العناصر 6

دال– التكاليف والتمويل 8

هاء– التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها 11

واو– التنظيم والإدارة 12

زاي– المبررات الاقتصادية 12

حاء– المخاطر 12

طاء– الأثر البيئي 13

ياء– السمات الابتكارية 13

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 14

الجزء الرابع – التوصية 14

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 15

الذيول

الذيل الأول: البيانات القطرية	**1**
الذيل الثاني: التمويل السابق للصندوق في جمهورية مولدوفا	**2**
الذيل الثالث: الإطار المنطقي	**3**
الذيل الرابع: الهيكل التنظيمي للبرنامج	**5**
الذيل الخامس: تدفق الأموال للبرنامج	**6**
الذيل السادس: السمات الابتكارية	**7**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	لو مولدوفي
1.00 دولار أمريكي	=	12.5 لو مولدوفي
10 لو مولدوفي	=	0.77 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية مولدوفا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

المصدر: الأمم المتحدة

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية مولدوفا

برنامج تطوير الأعمال الريفية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية مولدوفا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والصناعات الغذائية
التكلفة الكلية للبرنامج:	20.31 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	9.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 13.02 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 %) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	لا يوجد
مساهمة المقترض:	290 000 دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.18 مليون دولار أمريكي (الزبائن) 2.81 مليون دولار أمريكي (المؤسسات المالية المشاركة)
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

البرنامج. هدف برنامج تطوير الأعمال الريفية والغرض منه هو: (i) تنمية الدخل المستدام لفقراء المناطق الريفية والمدن الصغيرة في جمهورية مولدوفا ؛ و(ii) تحفيز نمو أنشطة الأعمال الزراعية والريفية التي تتمتع جمهورية مولدوفا فيها بميزة نسبية. وتتألف مخرجات البرنامج الرئيسية من: (i) شبكة فعالة من موفري خدمات الأعمال للمشاريع الريفية؛ و(ii) توفير خدمات تمويل مناسبة للأجل القصير والمتوسط والطويل وتوفير خدمات مالية جديدة للمجتمعات الريفية؛ و(iii) توفير بنى أساسية تجارية في المناطق الريفية. ويتوافق توجه البرنامج مع الإطار الاستراتيجي للصندوق والاستراتيجية القطرية لأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً واستراتيجية الصندوق لتنمية القطاع الخاص والشراكة ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية.

من هم المستفيدون؟ تضم المجموعة المستهدفة مجموعات من الرجال والنساء الريفيين العاطلين عن العمل ومزارعي المساحات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المبادرات الفردية الريفية والعاملين في الصناعات الغذائية وموردي المدخلات والتجار ومجموعات محلية. وسيقوم النهج الذي سيتبع على إنشاء سلسلة من الخدمات والآليات الاستثمارية عبر القطاع المالي المنظم وإتاحتها لسكان المناطق الريفية في مختلف أرجاء البلد. وبتحديد أدق سيمكِّن البرنامج المنشآت الصغيرة من الحصول على الخدمات المالية عن طريق إتاحة نطاق واسع من خدمات دعم الأعمال وتطويرها مما سيتيح للأسر الفقيرة فرصة تحسين ظروف معيشتها من خلال الاقتراض والاستفادة من فرص العمل الجديدة المستحدثة عن طريق إنشاء و/أو توسيع المنشآت الريفية التي يدعمها البرنامج.

لماذا هم فقراء؟ أدى سوء الأداء الاقتصادي في جمهورية مولدوفا منذ استقلالها (يبلغ الإنتاج اليوم 40% مما كان عليه قبل الاستقلال) وما رافقه من انهيار في نظم الإنتاج ودعم التسويق إلى تفاقم الفقر وتراجع الرعاية الاجتماعية. ويقدَّر دخل الفرد الواحد اليوم بنحو 710 دولارات أمريكية مما يجعل من مولدوفا أفقر بلد في أوروبا. ويأتي استمرار الفقر وحدته على الرغم من النمو الاقتصادي المطرد على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة لانخفاض الدخل وارتفاع البطالة وتزايد انعدام المساواة إثر انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً وصدمة الأزمة المالية الروسية.

ما الذي سيفعله البرنامج للمستفيدين وكيف سيشاركون؟ من شأن الاستثمارات في الأعمال المتصلة بالزراعة على صعيد المنشآت الريفية غير القائمة على المزارع أن تعزز فرص استحداث الوظائف وأن تساند جهود صغار المنتجين الريفيين من أجل الوصول إلى أسواق الإنتاج والمدخلات والخدمات الزراعية. أما على صعيد المزارع فإن من شأن الاستثمارات أن تعزز مردود العمالة وأن تزيد الإنتاج وبالتالي أن تنهض بمستويات الدخل المتاح للصرف. وسيجري استكمال ذلك بتحسين التقنيات وتحديث طرق الزراعة وبالتالي توفير مزيد من الأمان في وجه الصدمات الخارجية (الجفاف والفيضانات وتقلب الأسعار والطلب في الأسواق). ومن المتوقع أن يتم بناء أو توسيع عدد كبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة بفضل تحسُّن إمكانات الوصول إلى الخدمات المالية وخدمات الأعمال الاستشارية المدعومة من البرنامج وتزايد مشاركة المؤسسات المالية الرسمية، مصارف تجارية ومؤسسات تمويل صغري على حد سواء. وسيضمن التركيز على التنمية **الاقتصادية** الريفية (لا على نهج التنمية الزراعية الموجهة) إتاحة الفرص للسكان الريفيين وتمكين المزارعين الفقراء من التحول إلى أنشطة زراعية وغير زراعية أكثر إنتاجاً.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية مولدوفا
من أجل
برنامج تطوير الأعمال الريفية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية مولدوفا بما قيمته 9.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 13.02 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل برنامج تطوير الأعمال الريفية. ويكون أجل القرض 40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض بوصفه المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - جمهورية مولدوفا بلد صغير لا منفذ له إلى البحر تحده رومانيا من الغرب وأوكرانيا من الشمال والشرق والجنوب. وتبلغ مساحته 700 33 كيلومتر مربع تقريباً وعدد سكانه 4.2 مليون نسمة، وهو ثاني أصغر بلد في أسرة البلدان المستقلة وأول دول الاتحاد السوفياتي سابقاً في الكثافة السكانية – 129 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد[2].

2 - كانت مولدوفا تشكل جزءاً من الاتحاد السوفياتي حتى عام 1991 حين حصلت على الاستقلال. وفي عام 1992 نشبت حرب أهلية أدت إلى إنشاء كيان انفصالي هو ترانزنيستريا[2]، وما زالت مولدوفا منقسمة حتى اليوم. وقد اتسمت الحياة السياسية بالتقلب وشهدت البلد منذ الاستقلال سلسلة من الحكومات المتعاقبة، وإن كان المشهد السياسي قد اتسم بالاستقرار خلال السنوات الأخيرة. فقد تم في مارس/آذار 2005 إعادة انتخاب الحكومة لفترة أربع سنوات إضافية ومن المنتظر أن يؤدي الاستقرار إلى ظهور بيئة سياساتية عملية ومناصرة للأعمال مع اعتماد الإصلاحات التنظيمية والتسييرية المطلوبة.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

[2] يقدّر عدد سكانه بنحو 600 000 نسمة.

3 - كان انهيار جمهورية مولدوفا الاقتصادي في التسعينات حاداً وأدى إلى انتشار الفقر على نطاق واسع. فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة الثلثين في الفترة من عام 1990 إلى 1999، وتراجع البلد من مركزه كبلد من بلدان الدخل المتوسط ليحتل مرتبة أفقر بلد في أوروبا. وقد استأنف الاقتصاد نموه منذ ذلك الحين إلا أن الزيادة الكبيرة التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2000 (التي بلغ معدلها 5% تقريباً خلال فترة 2000–2003) لم تترافق مع زيادة في فرص العمل، وبقي عدد العاطلين عن العمل ثابتاً عملياً إلى حد كبير. وسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره 7.3%عام 2004 في وقت انخفض فيه عدد السكان بنسبة 0.3 في المائة. وقدر عدد السكان الذين يعيشون في حالة الفقر عام 2002 بنسبة 40% تقريباً، منهم 25% يعيشون في حالة الفقر المدقع[3]. وقد أتى تزايد الفقر نتيجة للانخفاض الكبير في الدخل من العمل المأجور والتحويلات الاجتماعية الذي غيَّر ما كان قائماً في مولدوفا السوفييتية على صعيد الكم (خفض كبير في معدلات الأجور والمعاشات التقاعدية والإعانات)، وعلى الصعيد الهيكلي (تزايد التباين في هيكل الأجور) بالمقارنة بجمهورية مولدوفا السوفييتية السابقة. ويبلغ معدل الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد حالياً 710 دولارات أمريكية. وتحتل مولدوفا المرتبة 113 من أصل 177 على مقياس التنمية البشرية و157 من أصل 206 بمقياس الدخل القومي الإجمالي للفرد[4]. وبالرغم من النمو الاقتصادي في السنوات الخمس الماضية، لا يزال الفقر منتشراً وحاداً جغرافياً.

4 - تمثل الزراعة حالياً 25% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لمولدوفا، بينما تمثل الصناعات الغذائية نسبة 20% أخرى، ويولد هذان القطاعان حوالي 65% من إيرادات التصدير (الذي يتألف في معظمه من منتجات زراعية مصنعة، تشمل النبيذ والمشروبات الروحية والفواكه والخضار) ويوفران العمل لنحو 40% من قوة العمل. إلا أن الإنتاج الزراعي اليوم لا يبلغ إلا أقل من نصف ما كان عليه عند انهيار الاتحاد السوفييتي سابقاً. وثمة تباين في معدل نمو قطاع الزراعة – فقد تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 3.3% و14.1% عامي 2000 و2003 على التوالي وازداد بنسبة 6.4% في عام 2001 و3.4% عام 2002. ويعود هذا التراجع في معظمه إلى انهيار "نظام الاقتصاد الموجَّه" السوفييتي السابق الذي كان يقضي باتباع نماذج إنتاج محددة ويقدم المدخلات المادية والتقنية ويضمن منافذ التصنيع والتسويق. أما بعد الاستقلال فقد تعطلت على نحو خطير سبل الإمداد بالمدخلات وقنوات التمويل والتسويق المعتادة. ومما سرع في انهيار القطاع الزراعي انهيار منافذ التسويق التقليدية للبلاد لا سيما بعد الأزمة المالية للاتحاد الروسي التي وقعت في أغسطس/آب 1998. وتتركز المعيقات الرئيسية في وجه تنمية القطاع الزراعي حول انعدام فرص الحصول على التمويل والخدمات المالية والبنى الأساسية الريفية الضرورية.

باء- الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

5 - يموِّل الصندوق حالياً في مولدوفا مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة ومشروع إحياء الزراعة. ومشروع تنمية الخدمات المالية برنامج استثماري يهدف إلى استحداث زيادات مستدامة في دخل أسر

[3] تستند معايير الفقر في جمهورية مولدوفا إلى تكاليف الاستهلاك الفعلية لدى الأسر. ويساوي خط الفقر المدقع حالياً استهلاك 270 لو مولدوفي في الشهر الواحد ويعادل قيمة السلة الغذائية الدنيا. استقيت هذه البيانات من وثيقة النمو الاقتصادي وورقة استراتيجية الحد من الفقر التي تستند إلى بيانات استقصاءات الميزانيات الأسرية، وهي متاحة على شبكة الإنترنت www.scers.md.

[4] معدل الدخل القومي الإجمالي للفرد والترتيب مستقيان من مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2004. أما الترتيب على مقياس التنمية البشرية فمستقى من تقرير التنمية البشرية لعام 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أشد المزارعين فقراً. ويوفر هذا القرض، الذي تبلغ قيمته 5.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (8 ملايين دولار أمريكي تقريباً)، نوعين من الخدمات المالية: (i) دعم رابطات الادخار والتسليف وتيسير الحصول على خدمات التسليف والادخار لمن لا يتمتعون بإمكانات الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المؤسسات المالية الرسمية؛ و(ii) تقديم قروض لتنمية مشاريع المنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي تسعى إلى توسيع أعمالها أو/و تحديث معداتها. ويسير التنفيذ حالياً على نحو مرض جداً وينتظر الانتهاء منه في الموعد المحدد بنهاية عام 2005.

6 - من المتوقع أن يبدأ سريان مشروع إحياء الزراعة الممول بقرض من الصندوق بقيمة 10.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (14.5 مليون دولار تقريباً) في أواخر عام 2005 وأن يفيد من تجربة مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة وسيهدف إلى: (i) خلق فرص جديدة أمام الفقراء للمشاركة في تتجير الزراعة من خلال مساعدة المشاركين على خلق الظروف الممكنة المطلوبة لإحياء الاقتصاد الزراعي؛ و(ii) توسيع نطاق المساندة التي تقدمها المؤسسات بما يتجاوز الخدمات المالية ليشمل منظمات المزارعين والتسويق والخدمات الزراعية والصناعات الزراعية والمنشآت الصغيرة. ويعتمد مشروع إحياء الزراعة نهجاً ابتكارياً إذ يقدم قروضاً لأصحاب المشاريع الصغيرة استناداً إلى سلم أولويات للاحتياجات قائم على المجتمعات المحلية.

7 - تدل تجربة الصندوق في التنفيذ على أن القطاعين الريفي والزراعي في جمهورية مولدوفا قطاعان ديناميان يتمتعان بزخم إيجابي يتيح لهما العمل بفعالية مع الأطراف ذات المصلحة فيهما والدليل على ذلك هو الطلب الشديد على الخدمات المالية الريفية من جانب أصحاب المبادرات الفردية وارتفاع معدلات تسديد القروض. وقد قدم الصندوق من خلال مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة عدداً كبيراً من القروض على مدى كامل سلسلة الإمداد – من المنتجين الأولين إلى المصنعين إلى تجار الجملة مما أفضى إلى تطوير الأسواق واستحداث الوظائف وخلق الفرص المدرة للدخل لفقراء الريف. ويتيح توافر قدرات مؤسسية قوية ضمن الوزارات المختصة والقطاع المالي تنفيذ البرامج تنفيذاً فعالاً بينما توفر السياسات الحكومية الداعمة لأهداف الصندوق في الحد من الفقر مع تركيز واضح على الحد من الفقر الريفي بيئة سياساتية كلية إيجابية نسبياً لعمليات الصندوق. إلا أن هناك مع ذلك بعض الصعوبات التي تتصل بنهج الإدارة العام الذي يعكس سلوكاً في الإدارة والتدخل أقرب إلى الاقتصاد الموجه منه إلى اقتصاد السوق الحديث. وفضلاً عن هذا فإن العديد من المستفيدين المحتملين غالباً ما لا يثقون بالمؤسسات المالية الرسمية ولا أدل على ذلك من انخفاض معدلات الإيداع لدى مؤسسات الادخار الرسمية. ويشكل هذا معيقاً في وجه التفاعل بين القطاع المالي الرسمي وفقراء الريف على المدى الطويل.

جيم- استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جمهورية مولدوفا

8 - **سياسة جمهورية مولدوفا في الحد من الفقر.** تعطي استراتيجية الحكومة الاقتصادية أولوية بالغة للتنمية الزراعية والريفية بوصفها وسيلة لزيادة الدخل ورفع مستويات المعيشة في المناطق الريفية. وقد وضعت الحكومة عام 2004 بالتعاون مع البنك الدولي وأسرة المانحين العريضة وثيقة لاستراتيجية الحد من الفقر كخطوة أولى نحو إطلاق خطة وطنية للحد من الفقر. وتركز وثيقة استراتيجية الحد من الفقر على: (i) النمو الاقتصادي المستدام والشامل بغية زيادة الدخل وتعزيز العمالة المنتجة؛ و(ii) سياسات التنمية البشرية التي تركز على تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و(iii) سياسات الحماية الاجتماعية التي تستهدف أكثر الناس فقراً. وتفترض

الاستراتيجية أن النمو الاقتصادي للأجل المتوسط ينجم أساساً عن تطوير الأنشطة الاقتصادية التي يضطلع القطاع الخاص بدور رئيسي فيها والتي يتمتع البلد بشأنها بميزة نسبية. ويشارك الصندوق حالياً مع الجهات المانحة ذات التوجه المشابه (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) في الجهود التي تبذل من أجل مساعدة الحكومة على الاضطلاع بإصلاحات تتصل بما يلي: (i) تطوير وتحسين المناخ التنظيمي المواتي للأعمال؛ (ii) وتطوير برامج للتحويلات؛ (iii) وتعزيز تشغيل الأسواق المالية لإتاحة الفرصة للمنشآت الريفية للوصول إلى التمويل اللازم للتوسع واستحداث الوظائف.

9 - **أنشطة استئصال الفقر التي تقوم بها الجهات المانحة الرئيسية الأخرى.** يقوم الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج المساعدة التقنية لدول الكومنولث المستقلة بدعم الإصلاحات المؤسسية والقانونية والإدارية ويقدم المساعدة من أجل معالجة الآثار الاجتماعية للعمليات الانتقالية. ويعالج البنك الدولي من خلال مشروع الاستثمارات والخدمات الريفية الفقر الريفي عن طريق تقديم القروض والخدمات الاستشارية الزراعية والمساعدات لمجموعات المزارعين. أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإنها تركز من خلال برنامجيها الخاصين بمساعدة مزارعي القطاع الخاص وتنمية الأعمال الزراعية على إنشاء بيئة سوقية تدعم وتشجع النمو على قاعدة عريضة وتحفز نمو المشاريع الخاصة كوسيلة لتوفير فرص العمل والدخل وتقديم الخدمات للسكان. وتركز وكالة التنمية الدولية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال آيرلندة والوكالة السويدية للتنمية الدولية مساعداتهما لجمهورية مولدوفا على سبل المعيشة الريفية المستدامة وحقوق الأراضي وإمكانات الوصول إلى الأسواق والبنى الأساسية الاجتماعية وتدهور البيئة ورابطات الادخار والتسليف ودعم المجتمع المدني. وتواصل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تقديم الدعم لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ولمشروع زيادة إنتاج الأغذية بهدف شراء آليات ومعدات زراعية جديدة فيما يساند البنك الأوروبي للإعمار والتنمية تطوير القطاع الخاص في مجالات التمويل والبنى الأساسية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية والمشاركة في تمويل الرساميل وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال الأعمال.

10 - **استراتيجية الصندوق في جمهورية مولدوفا.** إن الهدف المركزي لاستراتيجية الصندوق في جمهورية مولدوفا كما ورد في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أقرت عام 2002 هو دعم عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الحديث ببرنامج تنمية ريفية مستدامة قادر على الإسهام في الحد من الفقر الريفي. ويسترشد الصندوق أيضاً بضرورة الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تحدد مهلاً للحد من الفقر ولإدخال تحسينات في مجالي الصحة والتعليم ولحماية البيئة. وقد جرى التشديد على أن تطوير المؤسسات على المدى الطويل لمصلحة الفقراء وتحسين إنتاج المزارع وإقامة روابط سوقية جديدة هي أفضل السبل لتوظيف موارد الصندوق القطرية المحدودة لتحقيق أقصى أثر ممكن. ومن المقرر أن يجري تعزيز أثر التدخلات التي يمولها الصندوق من خلال حوار السياسات وإقامة الشراكات مع الأطراف الإنمائية ذات الصلة والمناصرة للفقراء. وهناك اتفاق على ضرورة أن يركز في التنمية الموجهة نحو الحد من الفقر الريفي على ربط فقراء الريف بعملية النمو الاقتصادي الزراعي والريفي. لهذا فإن الدور الاستراتيجي للصندوق ومنحى تركيزه في جمهورية مولدوفا هو تحقيق هذا الربط بأقصى ما يمكن من الفعالية والكفاءة.

11 - **مبررات البرنامج.** يتطلب تحقيق الأهداف الاستراتيجية والسياسية لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية أن يقوم البرنامج المقترح بالتصدي للمعيقات الأساسية التي تسهم في استمرار الفقر ومنها

ضعف إمكانات الحصول على الخدمات المالية الريفية وعدم إدراك علاقات السوق وسلاسل الإمداد الزراعي على نحو كافٍ وقلة البنى الأساسية الريفية أو انعدامها واستغلال الآفاق المتاحة حالياً على الساحة الريفية في جمهورية مولدوفا، تلك الآفاق التي تشمل إمكانية الاستفادة من مختلف فرص تسويق المنتجات الريفية ومن شهرة بعض المنتجات الزراعية المولدوفية في الاتحاد السوفييتي سابقاً. وسيسعى البرنامج إلى مساندة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة القادرة على اختراق الأسواق وتوفير فرص خلق الثروة لسكان المناطق الريفية عن طريق استهداف أشد الشرائح فقراً وأكثر المناطق تهميشاً وفقراً. وسيسعى البرنامج لدعم التنمية الاقتصادية المناصرة للفقراء في المناطق الريفية من خلال توفير حزم تكميلية من الخدمات التي تتضمن: (i) الحصول على التحويل متوسط وطويل الأجل للاستثمارات وقروض رأس المال العامل من خلال المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الصغير؛ (ii) خدمات استشارية للأعمال المختلفة في المزارع وخارجها والتدريب الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ (iii) التمويل بمنح على نطاق صغير للبنى الأساسية التجارية في مجال القطاع العام ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وستساعد التدخلات المقترحة في تعزيز الاستثمارات السابقة في توسيع الخدمات المالية الريفية. وستقوي الفرص المتاحة للمزارعين المتوجهين للأسواق من خلال الاستفادة من الفرص الجديدة وتأمين حافز قوي لخلق فرص العمالة المستدامة عن طريق تزايد وتيرة نشاط المنشآت الريفية الصغيرة والمتوسطة.

الجزء الثاني– البرنامج

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

12 - **منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة.** سيكون البرنامج قطري النطاق[5]. وسينشئ آليات استجابة استثمارية تعمل بشكل رئيسي من خلال القطاع المالي التجاري وتكون مبدئياً متيسرة لأي منشأة صغيرة أو متوسطة تعمل في المناطق الريفية. وسيكون **للاستهداف** دور أساسي من أجل ضمان تحقيق المؤسسات المالية المشاركة وموفري الخدمات الوسيطة للمشاريع الريفية (التي يرد وصفها في الفقرة 15 أدناه) أقصى أثر ممكن على النمو الاقتصادي الريفي وعلى الحد من الفقر. وسيوظف البرنامج لتحقيق ذلك سلسلة من آليات الاستهداف التكميلية هي: (i) استخدام مضاعف سلسلة القيمة أداة لتقدير الأهلية للحصول على قروض لأغراض إعادة التمويل؛ و(ii) دعم تطوير أدوات جديدة لضمان القروض تلائم الظروف الاقتصادية الاجتماعية للأسر الريفية الفقيرة وتشجيع استخدامها عبر السماح للمؤسسات المالية المشاركة بخفض مساهمتها في القروض المعاد تمويلها بنسبة 5% في الحالات التي تستخدم فيها أدوات مبتكرة؛ و(iii) إضافة مرجح إيجابي خاص بنسبة 20% إلى تقدير مضاعف سلسلة القيمة لمقدمي طلبات الحصول على قروض التي تقع أعمالهم في أفقر 20% من الكومونات[6] التي تحدد وفق المقياس المولدوفي لمدى حرمان المناطق الصغيرة؛[7] و(iv) يتلقى طالبو المنح لبنى أساسية في المناطق الصغيرة ترجيحاً إيجابياً خاصاً على تقديرهم وفق نظام التصنيف الموضوعي؛ و(v) تقييم أثر القروض و/أو منح البنى الأساسية التي تقدم في إطار البرنامج

[5] لا يشمل البرنامج ترانزنيستريا.

[6] الكومونة هي وحدة إدارية أكبر من القرية يرأسها عمدة.

[7] ستستخدم آلية المقياس المولدوفي لمدى حرمان المناطق الريفية على أساس تجريبي خلال السنة الأولى من تنفيذ البرنامج على أن تقيَّم لاحقاً.

بوصفها عاملاً هاماً في تحديد أثر مضاعف سلسلة القيمة ونظام التصنيف الموضوعي بما يضمن تحقيق البرنامج لنتائج هامة في مجال الحد من الفقر وذلك من خلال خلق فرص عمل في المناطق الريفية[8].

باء- الأهداف والنطاق

13 - هدف البرنامج العام هو تحقيق نمو مستدام في دخل فقراء المناطق الريفية والمدن الصغيرة في جمهورية مولدوفا عن طريق تحفيز الأنشطة الزراعية والأعمال الريفية الاستراتيجية التي يتمتع البلد بميزة نسبية فيها. وقد تم تصميم نهج البرنامج على نحو يشجع الاستثمار الحدي في القطاعين الخاص والعام وبالتالي ازدياد الدخل من خلال سلاسل القيمة الريفية القائمة والجديدة.

جيم- العناصر

14 - تنتظم استثمارات البرنامج في إطار أربعة عناصر رئيسية هي:

15 - **الخدمات الوسيطة للمشاريع الريفية**. ويهدف هذا العنصر إلى تعزيز نمو أنشطة الأعمال الزراعية والريفية من خلال توفير خدمات دعم موجهة نحو هذه الأنشطة بغرض دفع أو تعزيز تدفق الرساميل الخاصة إلى منشآت صغيرة ومتوسطة قابلة للبقاء وتجارية التوجه. وسيكون الدعم الاجتماعي الذي سيقدمه موفرو الخدمات للخدمات الوسيطة للمشاريع الريفية بمثابة آلية رئيسية في يد البرنامج تضمن إتاحة الفرص لنطاق عريض من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وسيضم هذا العنصر عنصرين فرعيين اثنين هما: (i) **الخدمات الوسيطة للقروض** التي تساعد شبكة موفري الخدمات الوسيطة للمشاريع الريفية على إعداد خطط الأعمال والخدمات الأخرى بغية ضمان الحصول على تمويل للمنشآت الريفية الصغيرة؛ و(ii) **الخدمات الوسيطة للرساميل** لدعم تنمية المنشآت المتوسطة عن طريق تقديم خطط استثمار استراتيجية فعالة وغيرها من الخدمات، من خلال موفري الخدمات الوسيطة للمشاريع الريفية بهدف جذب استثمارات مباشرة من القطاع الخاص.

16 - **الخدمات المالية الريفية**. سيوفر عنصر الخدمات المالية الريفية فرصاً لحصول الأعمال الريفية على خدمات مالية مناسبة ومستدامة. ولعل أنسب طريق لتحقيق نمو سريع في الاقتصاد الريفي هو تطوير ودعم سلاسل إمداد ريفية يتصل معظمها بقطاع القيمة المرتفعة الفرعي الذي يتولى التصدير بشكل رئيسي إلى أسرة الدول المستقلة والاتحاد الأوروبي. ولا بد لتحقيق ذلك من تحسين نوعية وكمية وموثوقية المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة وتعزيز قدرة كيانات الأعمال على إدارة العمليات المعقدة المتصلة بذلك. وتنطوي هذه الاستراتيجيات على استثمارات كبيرة في القدرة الإنتاجية للمنشآت الريفية الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من أن القطاع المالي قد أبدى اهتماماً متزايداً بتقديم القروض إلى القطاع الريفي فإنه ما زال حذراً وما زال التمويل المطلوب غير متاح. ومن الواضح أنه لا بد من الاضطلاع بمزيد من التدخلات لتشجيع المؤسسات المالية على توفير التمويل المناسب بشروط مناسبة تعزيزاً لتنمية المنشآت الريفية. وسيتألف عنصر الخدمات المالية الريفية من عنصرين فرعيين اثنين هما: (i) **إعادة تمويل القروض** من خلال تيسير حصول المؤسسات المالية المشاركة على الأموال لأغراض الإقراض من الباطن؛ و(ii) **تطوير**

[8] يرد شرح تفصيلي لآليتي مضاعف سلسلة القيمة ونظام التصنيف الموضوعي في الذيل السادس.

الضمانات التبعية والتدريب عليها من خلال توفير التدريب والمساعدة التقنية للمؤسسات المالية المشاركة لتمكينها من تطوير أدوات الضمان التقني واستخدامها وتحسين مهارات تحليل المخاطر.

17 - **العنصر الفرعي 1 لعنصر الخدمات المالية الفرعية: إعادة تمويل القروض.** وهدفه إعادة تمويل القروض وعقود الاستثمار التي تقرر المؤسسات المالية المشاركة – سواء كانت مصارف تجارية أو مؤسسات تمويل صغري – تمديدها لصالح مشاريع الأعمال الريفية. وسيكون بوسع المصارف التجارية أن تتقدم بطلبات لإعادة تمويل القروض وعقود الاستثمار المقدمة لمشاريع الأعمال الريفية. وسيتعين على المؤسسات المالية المشاركة أن تسهم بما لا يقل عن 15% من أموالها لكل قرض كيما يتأهل لإعادة التمويل. وسيكون بوسع مؤسسات التمويل الصغري أيضاً أن تتقدم بطلب إعادة تمويل القروض وعقود الاستثمار المتعلقة بمشاريع الأعمال الريفية. وستكون كل القروض الريفية المختلفة التي تستحدث فرص دخل لسكان المناطق الريفية مؤهلة لإعادة التمويل ضمن حد أقصى قدره 000 20 دولار أمريكي للقرض الواحد.

18 - **العنصر الفرعي 2 لعنصر الخدمات المالية الريفية: تطوير الضمانات التبعية والتدريب.** من أجل مساعدة المؤسسات المالية على تطوير وتطبيق أدوات ضمان تبعي محسنة وتدريب موظفيها على تقدير المخاطر الزراعية. ويعتبر تطوير هذه الخدمات أمراً ضرورياً لأن العديد من هذه المؤسسات ما زال يشدد كثيراً على الضمانات التبعية (بدلاً من تحليل التدفقات النقدية التي تولدها الاستثمارات) وبالتالي يجعل من الصعب على العديد من المزارعين وأصحاب المبادرات الفردية الريفية الحصول على قروض.

19 - **الاستثمار في البنى الأساسية المتصلة بالسوق.** ثمة إقرار عام بضرورة الاستثمار في إعادة تأهيل البنى الأساسية الريفية للبلد. ويهدف هذا العنصر إلى إصلاح البنى الأساسية ذات الأهمية الحيوية في دفع تنمية المشاريع المربحة وزيادة الدخل من الزراعة والمساعدة على إنشاء شراكات مستدامة بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنى الأساسية الريفية وصيانتها. ولا تعتبر البنى الأساسية المتاحة كافية لدعم تنمية المنشآت وتحقيق النمو الاقتصادي الريفي المستدام: فمعظم نظم الري لم تعد تعمل، والعديد من الطرق الريفية لم يعد قابلاً للاستخدام لأغراض النقل المنتظم، ومعظم القرى تفتقر إلى شبكات الإمداد بالغاز الطبيعي. وتحول أوجه النقص هذه دون قيام أصحاب المبادرات الفردية والمزارعين في المناطق الريفية بإطلاق مشاريع جديدة، وتقف حجر عثرة في وجه تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهم كثيراً في الانخفاض الهائل في الإنتاج الزراعي. وستكون الاستثمارات المختارة في مجال البنى الأساسية استراتيجية الطابع أي استثمارات ذات آثار محتملة بالغة على الاقتصاد الريفي منها تيسير وتحفيز الزراعة المربحة والأعمال الاستثمارية وبالتالي الإسهام في رفع المستوى العام للأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية.

20 - سيقدم البرنامج منحاً تنافسية للاستثمار في البنى الأساسية العامة (أي المخصصة للاستخدام المشترك من قبل مجموعة ما وليس" مملوكة من الدولة") بغرض تمكين وتعزيز استثمارات القطاع الخاص وأنشطته في المناطق الريفية. وسيتعين على الاستثمارات المقترحة أن تبرهن على الجدوى التجارية للمشروع المقترح الذي يشكل الاستثمار في البنية الأساسية أحد روابطه الاستراتيجية أو التمكينية. ومن المتوقع أن تشمل الأنواع الرئيسية للبنى الأساسية العامة التي سيجري تمويلها خطط الري والطرق وسواها من البنى الأساسية العامة مثل إمدادات الغاز الطبيعي أو أي بنية أساسية

واسعة الاستخدام. وسيشكل التقييم الدقيق للعملية المقترحة ولمسؤوليات الصيانة التي تتحملها المجموعة المرشحة وقدراتها جزءاً أساسياً من عملية الاختيار.

21 - **إدارة البرنامج.** ستتولى الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج المشتركة مع الصندوق والتي أنشئت في إطار (وزارة الزراعة والصناعات الغذائية) والتي تدير مشروع إحياء الزراعة مسؤولية إدارة مشروع إحياء الزراعة والبرنامج المقترح على حد سواء. وستتولى لجنة توجيه البرنامج في الصندوق أعمال التنسيق على الصعيد الوطني مع ممثلين عن وزارة الزراعة والصناعات الغذائية ووزارة المالية واللجنة البرلمانية وممثلين عن المستفيدين. وكانت الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج قد أنشئت كوحدة مستقلة لتنفيذ البرنامج بهيئة كاملة من الموظفين والموارد من برنامج الصندوق القائم (مشروع تطوير التمويل الريفي وتنمية المنشآت ومشروع إحياء الزراعة) إضافة إلى الموظفين الآخرين والموارد الإضافية اللازمين لضمان حسن تنفيذ البرنامج المقترح.

دال- التكاليف والتمويل

22 - سيبلغ إجمالي تكاليف البرنامج بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية 20.31 مليون دولار (على أساس أسعار سبتمبر/أيلول 2005) على النحو الموجز في الجدول 1. وسيمول البرنامج من قرض من الصندوق قدره 13.02 مليون دولار أمريكي أو 64.1%من إجمالي تكاليف البرنامج. وستسهم المؤسسات المالية المشاركة بمبلغ 2.81 مليون دولار أمريكي (13.8%)، بينما يسهم المستفيدون بمبلغ 4.18 مليون دولار أمريكي تقريباً (20.6%). وستغطي مساهمة الحكومة وقدرها 0.29 مليون دولار أمريكي (1.4%) الضرائب والرسوم. وترد خطة التمويل في الجدول 2.

الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد جنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من مجموع التكاليف الأساسية
ألف- الخدمات الوسيطة للمشاريع الريفية					
1- الخدمات الوسيطة للقروض	108	143	250	57	1
2- الخدمات الوسيطة للرساميل	400	-	400	-	2
المجموع الفرعي	**508**	**143**	**650**	**22**	**3**
باء- الخدمات المالية الريفية					
1- إعادة تمويل القروض	14 088	-	14 088	-	71
2- تطوير الضمانات التبعية والتدريب	47	48	94	51	-
المجموع الفرعي	**14 134**	**48**	**14 182**	**-**	**71**
جيم- الاستثمار في البنى الأساسية المتصلة بالسوق					
1- المنح التنافسية من أجل الاستثمار في البنى الأساسية المتصلة بالسوق	3 465	-	3 465	-	17
2- تطوير أساليب التشغيل	193	24	217	11	1
المجموع الفرعي	**3 658**	**24**	**3 682**	**1**	**18**
دال- إدارة البرنامج					
1- الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج	1 247	170	1 417	12	7
مجموع التكاليف الأساسية	**19 547**	**383**	**19 931**	**2**	**100**
الطوارئ المادية	27	17	44	39	-
الطوارئ السعرية	319	12	332	4	2
مجموع تكاليف البرنامج	**19 893**	**413**	**20 306**	**2**	**102**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	حكومة مولدوفا		الصندوق		الزبائن		المؤسسة المالية المشتركة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف- الخدمات الوسيطة للمشاريع الريفية													
1 - الخدمات الوسيطة للقروض	-	-	250	100.0	-	-	-	-	250	1.2	143	108	-
2 - الخدمات الوسيطة للرساميل	-	-	400	100.0	-	-	-	-	400	2.0	-	400	-
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**650**	**100.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**650**	**3.2**	**143**	**508**	**-**
باء- الخدمات المالية الريفية													
1 - إعادة تمويل القروض	-	-	7 648	54.3	3 630	25.8	2 810	19.9	14 088	69.4	-	14 088	-
2 - تطوير الضمانات التبعية والتدريب	-	-	95	100.0	-	-	-	-	95	0.5	48	47	-
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**7 744**	**54.6**	**3 630**	**25.6**	**2 810**	**19.8**	**14 184**	**69.8**	**48**	**14 136**	**-**
جيم- الاستثمار في البنى الأساسية المتصلة بالسوق													
1 - المنح التنافسية من أجل الاستثمار في البنى الأساسية المتصلة بالسوق	**-**	**-**	**3 142**	**85.0**	**554**	**15.0**	**-**	**-**	**3 696**	**18.2**	**-**	**3 696**	**-**
2 - تطوير أساليب التشغيل	**-**	**-**	**241**	**100.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**241**	**1.2**	**24**	**217**	**-**
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**3 383**	**85.9**	**554**	**14.1**	**-**	**-**	**3 937**	**19.4**	**24**	**3 913**	**-**
دال- إدارة البرنامج													
1 - الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج	**288**	**18.7**	**1 248**	**81.3**	**-**	**--**	**-**	**-**	**1 535**	**7.6**	**198**	**1 087**	**250**
مجموع تكاليف البرنامج	**288**	**1.4**	**13 024**	**64.1**	**4 184**	**20.6**	**2 810**	**13.8**	**20 306**	**100.0**	**413**	**19 643**	**250**

أ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء- التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

23 - **التوريد.** سيتم توريد السلع والخدمات الممولة من قرض الصندوق طبقاً للخطوط التوجيهية للتوريد التي وضعها الصندوق. وسيتم تجميع كل مشتريات المركبات والمعدات المكتبية والأثاث حيثما أمكن للحد من التكاليف. وستطبق الحدود والإجراءات التالية استناداً إلى خطط التوريد السنوية المقررة. وسيجري توريد المجموعات التي تبلغ تكاليفها 000 20 دولار أمريكي أو أكثر ولكن تقل عن 000 200 دولار أمريكي استناداً إلى عطاءات وطنية تنافسية. أما المجموعات التي تقل تكاليفها عن 000 20 دولار أمريكي فيتم شراؤها على أساس إجراءات الشراء المحلي. ويتم توريد مجموعات المعدات والأشغال المدنية والخدمات والإمدادات التي تقل تكاليفها عن 000 5 دولار أمريكي وفق أسس التعاقد المباشر. وسيتبع في توريد الخدمات الاستشارية إجراءات لتوريد الخدمات الاستشارية يرضاها الصندوق والمؤسسة المتعاونة. وتخضع الأشغال المدنية في إطار عنصر البنى الأساسية المتصلة بالسوق للمعايير التقنية التي يطبقها المهندسون المستشارون وتستند إلى المعايير الدنيا المقبولة للإنفاق العام ضمن الفئة التي يجري تمويلها. وستبرم وزارة المالية والوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج اتفاقات قرض فرعية مع المؤسسات المالية المشاركة تنص على إجراءات للتوريد تتفق مع الإجراءات المنصوص عليها في اتفاق قرض البرنامج.

24 - **الصرف.** سيتم صرف قرض الصندوق المقترح وقدره 13.02 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات. وتتم السحوبات من حساب القرض استناداً إلى بيانات إنفاق. وستحول الأموال من قرض الصندوق إلى حساب خاص بدولارات الولايات المتحدة لدى مصرف تجاري يرضاه الصندوق، وتدير الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج الحساب بترخيص من وزارة المالية. وتحول الأموال من الحساب الخاص إلى حساب البرنامج أو حساباته التي تديرها الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج بترخيص من وزارة المالية طبقاً لبرنامج عمل وميزانية البرنامج السنوية. وتعفى السلع والخدمات التي يتم توريدها من خلال البرنامج من الضرائب والرسوم.

25 - تتيح الحكومة الأموال الاستثمارية الخاصة بالبرنامج والمخصصة للإقراض الفرعي للمؤسسات المالية المشاركة المشار إليها آنفاً لتقوم هذه المؤسسات بإقراضها استناداً إلى اتفاقات القرض الفرعية (رهناً بموافقة الصندوق) التي يتم التفاوض بشأنها مع وزارة المالية والوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج بشروط وأحكام مقبولة للجميع.

26 - **الحسابات ومراجعتها.** تقع مسؤولية الإدارة المالية للبرنامج على عاتق الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج التي يتعين عليها تقديم تقارير فصلية ومرحلية عن الإدارة المالية إلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة ووزارة المالية على مدى فترة البرنامج. وعلى الوكالات المنفذة والمؤسسات المالية المشاركة أن تحتفظ بسجلات وحسابات مالية مناسبة تتبع الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً. وعلى الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج أن تكفل إعداد بيانات مالية مجمعة على أساس سنوي وأن تتم مراجعتها وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وعملاً بالممارسات المعتادة ينبغي أن تقوم شركة مراجعة حسابات معروفة يرضاها الصندوق بمراجعة حسابات البرنامج سنوياً وحسابات الوكالة المنفذة حسب الاقتضاء.

واو- التنظيم والإدارة

27 - **النهج العام**. ستوكل مسؤولية الإشراف على البرنامج ككل إلى لجنة البرنامج التوجيهية التابعة للصندوق التي تضم ممثلين عن وزارة الزراعة والصناعات الغذائية ووزارة المالية، واللجنة الزراعية في البرلمان، وممثلين عن المستفيدين من البرنامج. وتضع اللجنة التوجيهية الإرشادات السياساتية اللازمة لضمان التنسيق الكامل بين البرنامج الممول من الصندوق (مشروع إحياء الزراعة والبرنامج المقترح) والبرامج الإنمائية الجارية الأخرى. وستكون الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج مسؤولة عن إدارة البرنامج (مشروع إحياء الزراعة والبرنامج المقترح على حد سواء)، وستوكل إليها مهمة برمجة وتنسيق كل أنشطة البرنامج الممولة من الصندوق والإدارة المالية ورصد البرنامج وتقييمه.

28 - **التقارير**. سينفذ البرنامج على أساس برامج العمل والميزانية التي تتوافق مع أهداف البرنامج ومنجزاته. وستقدم الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج بالتعاون مع الوكالات المنفذة والمؤسسات المالية المشاركة تقارير مرحلية فصلية تقارن النتائج ببرامج العمل والميزانية المقررة. وستبين التقارير النتائج المحققة وتسلط الضوء على قضايا التنفيذ وتبين التدابير التصحيحية المطلوبة. وسترسل نسخ عن التقارير إلى أعضاء اللجنة التوجيهية وإلى المؤسسة المتعاونة والصندوق. وستعد الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج تقريراً سنوياً عن تقدم البرنامج وأثره، بما في ذلك بيانات مالية مجمعة، ليُعرض على اللجنة التوجيهية والمؤسسة المتعاونة والصندوق.

29 - سيكون **رصد البرنامج وتقييمه** من مسؤولية الوحدة الموحدة لتنفيذ البرنامج. وقد تم فعلاً تحديد المؤشرات الرئيسية التي يتعين رصدها وسيتم تكييف وسائل التحقق وطرق جمع البيانات وفق الإطار المنطقي. وسيركز النظام على فعالية تسليم المدخلات والخدمات والنقيد بالمواعيد وتوقيتها وعلى التنسيق والأثر. وستقوم الحكومة والصندوق بتقييم الأثر المرحلي للبرنامج وتقدمه المحرز في استعراض مشترك لنصف المدة من المقرر إجراؤه في السنة الثالثة.

زاي- المبررات الاقتصادية

30 - من المنتظر أن يحقق البرنامج آثاراً ملموسة في مجالات تنمية الموارد الزراعية وزيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة واستحداث الوظائف وأصول الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من عدم إجراء تحليلات اقتصادية نظامية نظراً لاستحالة تحديد المطلوب من القرض لمختلف الأنشطة المدرة للدخل مسبقاً فإن التحليل المالي لنطاق نمطي من الاستثمارات في منشآت زراعية وغير زراعية يشير إلى أن عائد الاستثمارات مرتفع في عدد من الأنشطة. ومن المنتظر على صعيد المشاريع الريفية غير الزراعية أن تعزز الاستثمارات في الأعمال المتصلة بالزراعة فرص المزارعين في الوصول إلى أسواق المنتجات والمدخلات والخدمات. ومن المتوقع أن يحتل إنشاء أو توسيع المنشآت الريفية غير الزراعية مكانة بارزة في حوافظ إقراض المؤسسات المالية المشاركة وأن يولِّد الدخل والعمل لأصحاب المنشآت الصغيرة وأسرهم وأن يخلق فرص عمل جديدة على شكل عمالة مأجورة. وسيخلق كل هذا آثاراً مضاعفة قوية على معدلات العمالة الناقصة والبطالة وعلى تنمية الاقتصاد الريفي والحد من الفقر في المناطق الريفية من البلد.

حاء- المخاطر

31 - تتصل المخاطر الرئيسية المحتملة لهذا البرنامج بالمعيقات التجارية والمالية القائمة في القطاع الريفي وبيئة الأعمال المتخلفة. فالخبرة التجارية في جمهورية مولدوفا محدودة خاصة وأنه لم يمض أكثر من عقد على الانتقال من

الاقتصاد الموجَّه. ومع ذلك فمن المتوقع أن يؤدي الإطار العام لتصميم البرنامج مع تعزيز إمكانات الحصول على الخدمات الوسيطة للمشاريع الريفية لدى المستفيدين المحتملين من البرنامج وإعداد خطط الأعمال التفصيلية المطلوبة للحصول على منافع البرنامج إلى تخفيف عامل الخطر المرتبط بالعمل مع المنشآت الشابة ذات الخبرات والقدرات المحدودة.

32 - وهناك خطر محتمل آخر هو أن المنشآت الأكبر والأكثر تنظيماً هي وحدها التي ستكون قادرة على المشاركة مشاركة فعالة، وأن المؤسسات المالية المشاركة ستفضل التعامل مع المنشآت القائمة الراسخة بدلاً من منشآت أصحاب المشاريع الصغيرة. وهناك عدة عوامل من شأنها أن تخفف من هذا الخطر منها: (i) سيجري تقديم مساعدات موجهة للمزارع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الإعانات لتيسير الوصول إلى موفري الخدمات الوسيطة للمشاريع الريفية؛ و(ii) توفير تسهيلات الائتمان للمؤسسات المالية المشاركة ببذل جهود كبيرة من أجل تعزيز قدراتها على التعامل مع صغار المزارعين وأصحاب المبادرات الفردية الريفيين؛ و(iii) جرى تصميم الاستثمارات التي تنفَّذ من خلال مؤسسات التمويل الصغري على نحو محدد يرمي إلى تمكين المزارعين وأصحاب المشاريع الفردية الصغيرة من الحصول على قروض على نحو متكافئ.

33 - وهناك خطر آخر يتمثل في احتمال أن لا تسن الحكومة قانون الإصلاح الإداري المطلوب خاصة فيما يتعلق بالأطر التجارية والسياساتية والتنظيمية البالية. ومع ذلك فإن الحكومة تبدو ملتزمة التزاماً قوياً بهذه العملية وأنه سيتم رصد التقدم فيها رصداً وثيقاً خلال إعداد البرنامج التفصيلي وأثناء التنفيذ.

طاء- الأثر البيئي

34 - سيكون الأثر البيئي لمختلف الأنشطة المدعومة من البرنامج محدوداً نظراً لصغر حجمها. فاستثمارات البرنامج ستنصب على البنى الأساسية الرئيسية المتصلة بالزراعة (بما في ذلك نظم ري المساحات الصغيرة والطرق الريفية وتحسين المرافق العامة) وعلى تطبيق نظم التصنيع الزراعية الحديثة والصناعة الخفيفة غير الزراعية. ولا يتوقع حصول أي تحول في استخدام الأراضي. وستخضع معايير التأهيل لكل الاستثمارات والمشاريع الفرعية المتصلة بالبنى الأساسية الممولة من خلال القرض لمعايير الفرز البيئي الوطنية المعمول بها فعلاً. وقد صنف البرنامج في الفئة باء عملاً بإجراءات الفرز لدى الصندوق، ونظراً لأنه لا يتوقع أن يؤثر البرنامج إلا بشكل طفيف على الوضع المادي للمنطقة ومواردها.

ياء- السمات الابتكارية

35 - يضم البرنامج عدداً من السمات الابتكارية جداً إذ يوفر الوصول إلى مرفق لإعادة التمويل يعزز صناديق مؤسسات التمويل المشاركة ويوفر خدمات استشارية تكميلية للأعمال وينهض بقدرات المستفيدين والمؤسسات المالية المشاركة على نحو سواء. وتعتبر رزمة دعم الاستثمارات والأعمال هذه أمراً جديداً في جمهورية مولدوفا من شأنه أن يحد كثيراً من المخاطر المرتبطة بتنمية المشاريع بالنسبة للمستفيدين من البرنامج والمؤسسات المالية المشاركة على حد سواء. وتخلق الشراكة بين القطاعين العام والخاص – التي توفر تمويلاً متوسط الأجل وطويل الأجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالاقتران مع إمكانات الحصول على رساميل خاصة لدعم أهداف التنمية الوطنية – مستوى من العلاقات

التآزرية التي من شأن أثرها على الفقر أن يفوق أثر البرامج القطرية التقليدية. ويضطلع البرنامج بتجربة رائدة في استخدام آليات شفافة لاتخاذ القرارات بما فيها مقياس مضاعف سلسلة القيمة ونظام التصنيف الموضوعي مما ييسر ضمان التأهل للحصول على منافع البرنامج ويعزز الشفافية والفعالية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

36 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية مولدوفا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

37 - وجمهورية مولدوفا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

38 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

39 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مولدوفا قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة ملايين ومائة ألف (9 100 000) وحدة حقوق سحب خاصة ، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2045 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 8 ديسمبر/كانون الأول 2005)

1 - **حسابات البرنامج.** تفتح وزارة الزراعة والصناعات الغذائية في حكومة جمهورية مولدوفا ("الوكالة الرئيسية للبرنامج") ومن ثم تدير حسابات بالعملة المحلية لتمويل تكاليف عمليات البرنامج ("حسابات البرنامج") في مصرف تجاري يرتضيه الصندوق وذلك في أسرع وقت ممكن عمليا بعد التاريخ المنصوص عليه على ألا يتجاوز ذلك 30 يوما من تاريخ النفاذ. وسيتم حماية حسابات البرنامج من الاستيلاء أو الحجز، بأحكامٍ وشروطٍ تقترحها حكومة جمهورية مولدوفا ("الحكومة") ويرتضيها الصندوق. ويفوض مدير البرنامج تفويضا كاملا بإدارة حسابات البرنامج.

2 - **حالات إضافية لتعليق الصرف من القرض.**

(أ) يحق للصندوق تعليق حق الحكومة، جزئيا أو كليا، في طلب سحوبات من حساب القرض في الحالات التالية:

(i) أن يكون دليل التنفيذ أو أي من شروطه قد عدل أو علق أو أوقف أو غير أو حور بدون موافقة مسبقة من الصندوق، ومن دون تقرير الصندوق بأن مثل هذا التعديل أو التعليق أو الإيقاف أو التغيير أو التحوير، أو قد يكون له، تأثير مادي سلبي على البرنامج؛

(ii) أن يكون دليل عمليات عناصر البرنامج أو أي من شروطه قد عدل أو علق أو أوقف أو غير أو حور بدون موافقة مسبقة من الصندوق، ومن دون تقرير الصندوق بأن مثل هذا التعديل أو التعليق أو الإيقاف أو التغيير أو التحوير، أو قد يكون له، تأثير مادي سلبي على البرنامج؛

(iii) أن تكون اتفاقية القرض الفرعية، أو أي من شروطها، قد عدلت أو علقت أو أوقفت أو غيرت أو حورت بأي شكل من الأشكال بدون موافقة مسبقة من الصندوق، ومن دون تقرير الصندوق بأن مثل هذا التعديل أو التعليق أو الإيقاف أو التغيير أو التحوير له، أو قد يكون له، تأثير مادي سلبي على البرنامج.

(ب) يحق للصندوق أن يعلق حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب القرض إذا لم تستكمل مراجعة الحسابات بصورة مرضية في غضون 12 شهرا من موعد رفع التقارير المالية.

3 - **الرصد.** تقع المسؤولية عن رصد البرنامج على الوحدة المعززة لتنفيذ البرنامج – الصندوق وستركز على الغاية الرئيسية والأهداف الإنمائية للبرنامج. وتشمل الأدوات الرئيسية لرصد التقدم المحرز ما يلي: (أ) سجلات التقدم المادي والنوعي التي ستعدها بانتظام جمع الأطراف المعنية بالبرنامج لعرضها على الوحدة المعززة لتنفيذ البرنامج – الصندوق؛ (ب) التقارير المالية المنتظمة؛ (ج) المسوح الأساسية والمتكررة التي سيتم إجراؤها قبيل وأثناء تنفيذ البرنامج.

الملحق

4 - **المساهمة المناظرة.** ستغطي مساهمة الحكومة جميع المساهمات الاجتماعية المطلوبة بموجب التشريع الوطني، كما ستغطي جميع الضرائب والرسوم المفروضة على جميع السلع والأشغال المدنية والخدمات الموردة في إطار البرنامج.

5 - **الإعفاء من الضرائب.** ستعفي الحكومة من الضرائب جميع عمليات استيراد السلع وشراؤها وتوريدها، وكذلك الأشغال المدنية والخدمات الممولة من القرض.

6 - **تركيز البرنامج.** سيكفل كل طرف في البرنامج عدم حجب فوائد البرنامج عن أي مستفيد محتمل في المجموعة المستهدفة بسبب نوع الجنس، أو الأصل العرقي، أو الانتماء الديني. وإضافة إلى ذلك، ستعمل الأطراف في البرنامج، قدر المستطاع، على تشجيع مشاركة النساء في أنشطة البرنامج، وتيسير مشاركتهن في المنظمات المجتمعية وتمكينهن من الوصول إلى أموال البرنامج.

7 - **ممارسات مكافحة الآفات.** في إطار الحفاظ على الأساليب البيئية السليمة التي يتطلبها الصندوق، ستكفل الحكومة التزام جميع الوكالات المنفذة بالممارسات الملائمة لمكافحة الآفات المستخدمة في إطار البرنامج، وتحقيقا لهذه الغاية، ستكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات المستخدمة في إطار البرنامج أية مبيدات محظورة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الصحة العالمية.

8 - **شروط السحب من القرض.** لا يجوز سحب أي مبالغ من حساب القرض للأغراض التالية:

(أ) إعادة تمويل القرض حتى يكون الصندوق قد اعتمد مسودة اتفاقية القرض الفرعية وتكون الحكومة قد سلمت الصندوق نسخة من اتفاقية التمويل الفرعية موقعة من الحكومة والمؤسسة المالية المشاركة، بالشكل الذي يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا، ويكون قد تم الوفاء بجميع الشروط المسبقة لنفاذ اتفاقية التمويل الفرعية؛

(ب) الأشغال المدنية حتى يكون الصندوق قد وافق على مسودة دليل العمليات المنفذة في إطار عناصر البرنامج.

9 - **الشروط المسبقة للنفاذ.** فيما يلي الشروط المسبقة لنفاذ اتفاقية القرض:

(أ) أن تكون الحكومة قد حصلت على القرار الحكومي اللازم والذي بمقتضاه تخول اللجنة التوجيهية للبرنامج المنشأة في إطار برنامج إحياء الزراعة الممول من الصندوق سلطة الإشراف على البرنامج؛

(ب) أن تكون اتفاقية قرض البرنامج قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتعلق بذلك من طرف الحكومة قد رخص بهما حسب الأصول أو تم التصديق عليهما بواسطة الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ج) أن تقدم الحكومة إلى الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن وزير العدل، بالشكل الذي يرتضيه شكلا وموضوعا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

REPUBLIC OF MOLDOVA

Land area (km^2 thousand) 2003 1/	33
Total population (million) 2003 1/	4.24
Population density (people per km^2) 2003 1/	129
Local currency	Moldovan Leu (MDL)

GNI per capita (USD) 2003 1/	590
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	6.7
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	12
Exchange rate: USD 1 =	MDL 12.5

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	-0.3
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	11
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	13
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	26
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	67
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	2.21
Female labour force as % of total 2003 1/	49
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	86 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	1 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	10 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	3 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	7 a/
Physicians (per thousand people) 2003 1/	3 a/
Population using improved water sources (%) 2002 2/	92
Population with access to essential drugs (%)	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	68
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	14
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	55 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	107
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	1 848
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	56 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	10 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	14 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	1 964
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1983-1993	-3.3
1993-2003	-1.8
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	22
% industry	25
% manufacturing	18
% services	53
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	18
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	94
Gross domestic savings (as % of GDP)	-12
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	791
Merchandise imports 2003 1/	1 399
Balance of merchandise trade	-608
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-468
after official transfers 2003 1/	-142
Foreign direct investment, net 2003 1/	58
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	2
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	1 901
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	95
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	10
Lending interest rate (%) 2003 1/	19
Deposit interest rate (%) 2003 1/	13

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

PREVIOUS IFAD FINANCING IN THE REPUBLIC OF MOLDOVA

Project ID	Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
1110	Rural Finance and Small Enterprise Development Project	IFAD	UNOPS	HC	14 Nov 01	-	31 Dec 04	G - I - 217 - CCA	USD	90 000	100
1110	Rural Finance and Small Enterprise Development Project	IFAD	UNOPS	HC	12 Nov 99	-	31 Dec 01	G - I - 81 - MD	USD	75 000	100
1110	Rural Finance and Small Enterprise Development Project	IFAD	UNOPS	HC	09 Dec 99	01 Dec 00	30 Jun 06	L - I - 527 - MD	SDR	5 800 000	91.4
1265	Agricultural Revitalization Project	IFAD	UNOPS	HC	18 Dec 03	01 Sep 05	-	L - I - 629 - MD	SDR	10 300 000	

HC: Highly concessional
UNOPS: United Nations Office for Project Services

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Impact/Result Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal			
Sustainable income growth achieved for poor people in rural areas and small towns in the Republic of Moldova	• Increase in rural household asset ownership (m/f headed) • Increase in income tax revenue from individuals and enterprises by district (*raion*) • Increase in VAT collections by district (*raion*) • Reduction in prevalence of under-weight children (under 5)	National and local statistical service Mid-term review and completion report UNICEF demographic and health surveys and analysis	
Purpose/Objective			
Stimulated growth of farming and rural business activities in which the country has a comparative advantage	• Revenue growth of rural enterprises • Number of jobs generated by small and medium enterprises (m/f)	National and local statistical service Enterprise tax returns Supervision reports Mid-term review and completion reports	Absence of large economic shocks No deterioration in overall terms of trade
Outputs			
Effective development of a network of rural enterprise business service (REIS) providers	• Number of rural service providers accredited • Proportion of business plans prepared which attract finance • Value of finance provided to rural businesses by participating financial institutions after assistance with business plan preparation (m/f ownership) • Value of equity resources attracted for rural enterprises	CPIU records Records Client survey Case studies National Bank of Moldova annual supervision reports of participating financial institutions Supervision reports	Complementary support provided by other development programmes to REISs, Ministry of Agriculture Pro-business policy settings maintained Cooperation with external and private financiers achieved
Appropriate short-, medium-, and long-term financing, as well as new financial products, made available to rural commercial entities in a competitive financing environment	• Number and value of loans made to enterprises/farmers by type of loan and gender of borrower • Repayment % for loans (m/f ownership) • Increase in value of loan portfolio provided by participating financial institutions in rural areas	CPIU records and transaction audits Credit Line Directorate records regarding commercial banks/microfinance institutions financed National Bank of Moldova annual supervision reports of participating financial institutions Case studies Records Supervision reports	Absence of political interference in operation of the facility

Narrative Summary	Impact/Result Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Outputs – Continued			
Profitable rural enterprise development/farmer income growth through investment in rural infrastructure	• Incremental annual value of revenue to farms/businesses served by aggregate infrastructure investment at establishment and after three years	CPIU records Case studies Supervision reports	Absence of political interference in operation of the facility Existing national environmental regulations are applied to ensure positive or neutral environmental impact
Programme effectively managed	• Disbursement percentage • Management information system set up by end of PY1 • Degree of achievements/results of AWP/B targets • Reports of professional standards prepared and received within specified time frame	Supervision reports IFAD follow-up missions/reports	
Inputs (USD millions)	**Financing USD**	**Timing**	
A. Refinancing/investment capital 14 450 B. Civil works 3 696 C. Equipment and supplies 57 E. Training and technical assistance 991 G. Operating costs 375 H. Salaries and benefits 737 Total 20 306	IFAD loan 13 024 Government 288 Clients 4 184 Participating financial institutions 2 810	• IFAD loan negotiations – Nov 2005 • IFAD Executive Board presentation – confirmed December 2005	

APPENDIX IV

PROGRAMME ORGANIGRAMME

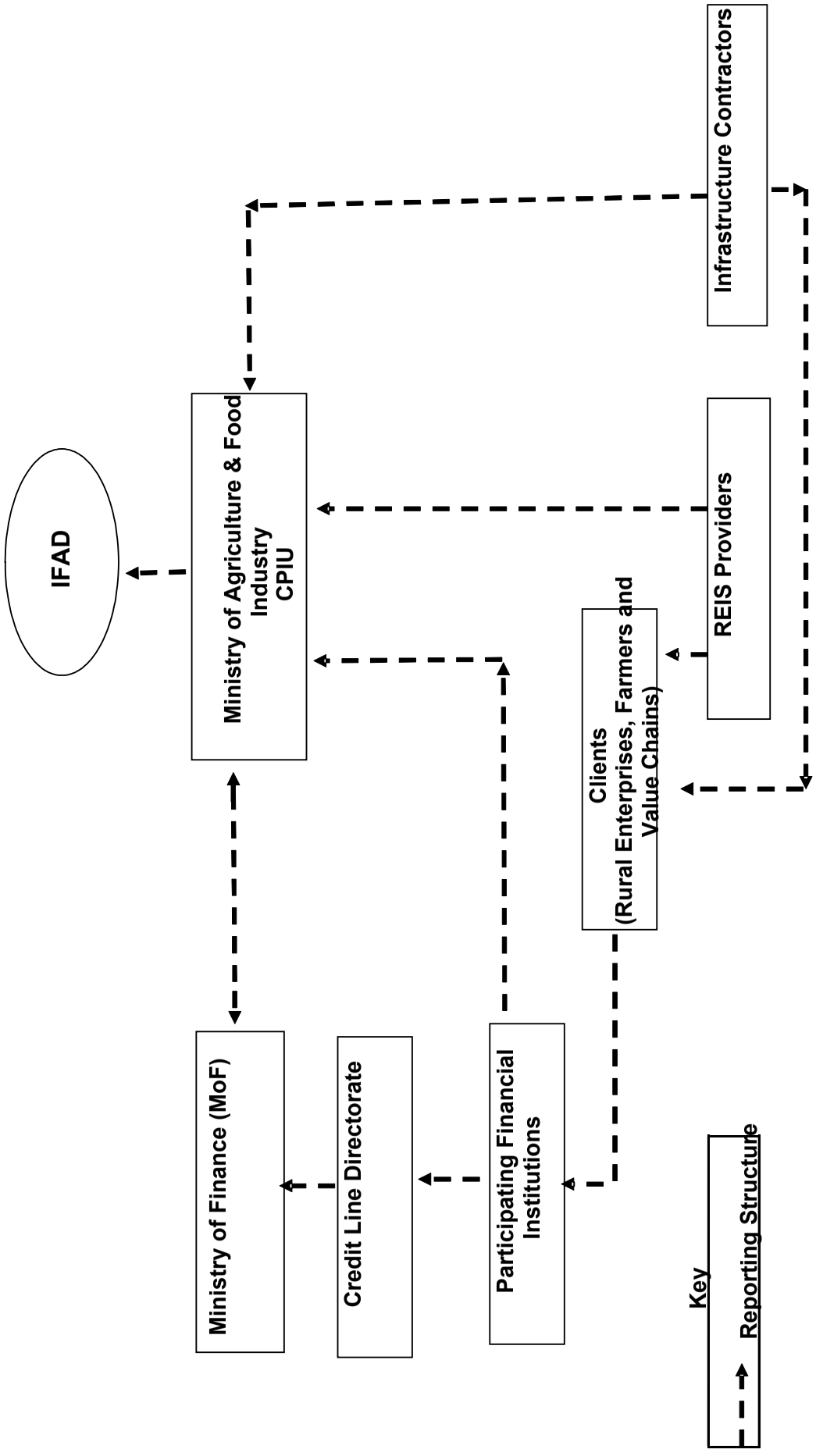

APPENDIX V

PROGRAMME FLOW OF FUNDS

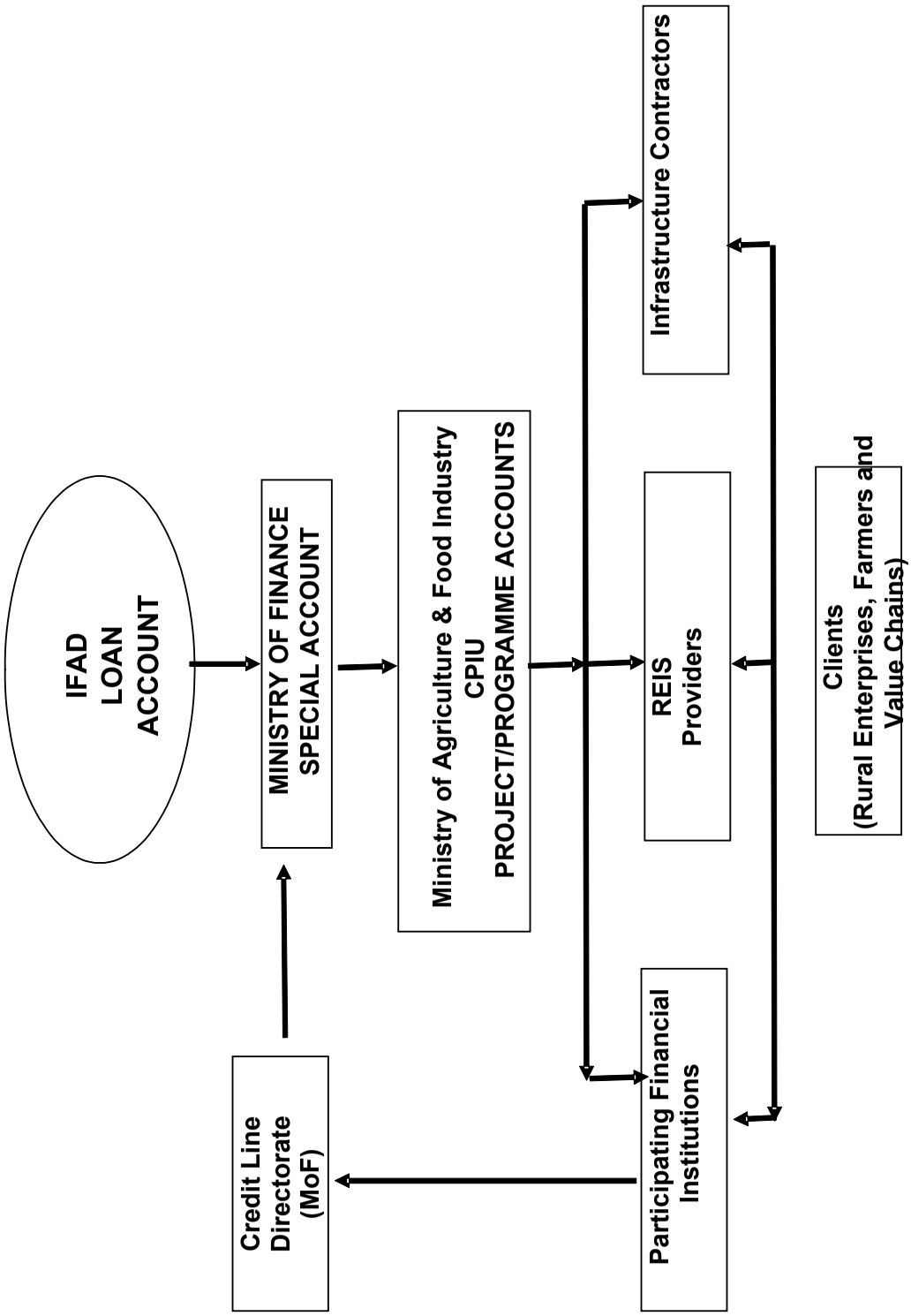

APPENDIX VI

INNOVATIVE FEATURES

1. One of the innovative features of the programme is the introduction of two mechanisms to ascertain eligibility of proposed investments and to provide a means to rank them in a transparent manner. The value chain multiplier concept was developed as a means to allow REIS providers, the CPIU and participating financial institutions to compare the relative impact of proposed investments, making it possible for the implementation of an effective value chain programme approach. Conversely, the objective ranking system (ORS) will help ensure that proposed investments under the market-derived infrastructure investment component are appropriately targeted and ranked.

Rural Financial Services Component

The Value Chain Multiplier and Targeting

2. **Targeting** would be essential to ensure maximum feasible impact on incremental rural income generation and poverty alleviation. In order to target refinancing and equity intermediation to the investments with the greatest economic impact, it is necessary to consider the positive effect, which would be induced throughout the value chain rather than specifically within one business. In order to measure this impact, a value chain multiplier (VCM) will be calculated. This would consist of the value of all incremental profits, salaries, services and produce induced by the investment. When the VCM is divided by the value of the incremental loan or equity investment, a value chain multiplier index (VCMI) would be derived. This would allow easy comparison of the VCM of investments that are different in nature and size. The threshold VCMI would initially be established at a level expected to efficiently allocate the available funds for refinancing. This would be calculated at programme commencement using an analysis of the type of investments proposed. Applications for refinancing or equity intermediation conditional grants whose VCMI did not exceed the threshold would not be supported. Figure 1 below demonstrates the VCMI concept in a supply chain.

Figure 1. Dairy Supply Chain Investment – Example of the Value Chain Multiplier Index

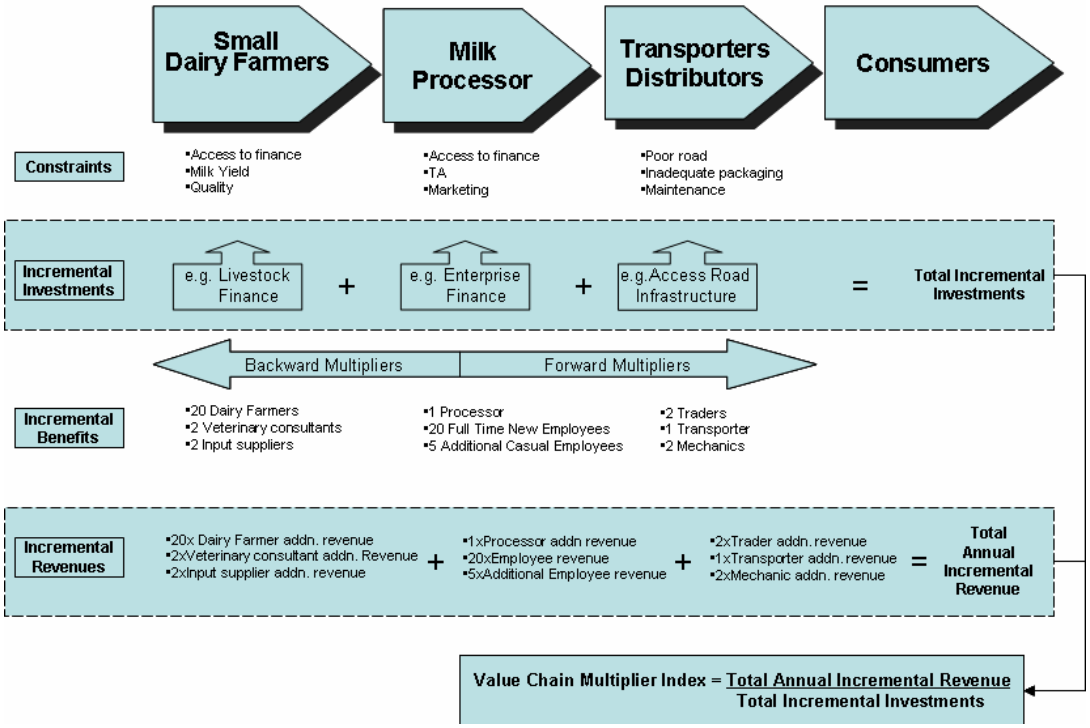

3. **Targeting Poorest Localities.** For loan applicants whose businesses are located within the poorest 20% of *communas* as assessed under the MISAD, a special positive loading of 20% would be added to their assessment under the VCMI. This approach would give an advantage to businesses in the poorest areas, providing affirmative discrimination to stimulate investment in such areas. This approach would initially be piloted for the first year of the programme, after which it would be reviewed by the IFAD Programme Steering Committee (IPSC), IFAD and the cooperating institution. If the procedure is shown to be effective in providing additional opportunities for the poorest areas without jeopardizing the integrity of the programme, it would be continued thereafter.

Market-Derived Infrastructure Investment Component

The Objective Ranking System and Infrastructure Ranking

4. All applications for access to programme benefits under the market-derived infrastructure investment component would proceed through a two-step selection process of: (i) pre-qualification; and (ii) qualification. For pre-qualification, applications would be required to be compliant with three compulsory criteria: First, they would have to demonstrate an internal rate of return (IRR) greater than the opportunity cost of capital; second, they would have to show a commitment by the proponents to invest a minimum of 15% of the total cost of the investment from their own resources; and third, they would have to propose a feasible and sustainable procedure for operation and maintenance of the proposed facility. Any proposal which did not satisfy these criteria would be rejected.

5. Thereafter, an objective ranking system (ORS) would be employed to ensure that the proposed investments are appropriately targeted. The components of the ORS would have the following initial weightings:

(a)	Internal rate of return	70%
(b)	Number of individuals assisted per USD 1 000 spent	15%
(c)	Equity contribution by the sponsors	15%

6. All the pre-screened applications being considered for grant awards would be competitively ranked using this system. The highest score for each of the evaluation criteria would be given a score of 1.00. The scores for evaluation criteria of the other proposals would then be computed on a sliding scale as a proportion of the highest score. Proposals would therefore be ranked according to their combined scores using the following formula:

$$Ranking\ Value = (0.7 \times A) + (0.15 \times B) + (0.15 \times C)$$

7. The proposals would then be ranked in descending order until all the available funds for a given year are allocated, plus provision for sufficient reserve projects to cater for any withdrawals that did not pass scrutiny at the qualification stage (technical review and field visit by CPIU).